توصيات المؤتمر الاقتصادي الأول وآليات تنفيذها

المحور الأول: الاقتصاد اليمني: الوضع الراهن وفرص التعافي

المجال: الوضع الراهن وتحقيق التعافي	مسئولية التنفيذ
الأهداف: ○ تحقيق التعافي الاقتصادي واستعادة الخدمات الأساسية. ○ تنويع الهيكل الاقتصادي	**مجلس الوزراء** ○قيادة صياغة السياسات والاشراف على تنفيذها، وضمان التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات. ○المشاركة في الحوار مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين. **البنك المركزي اليمني** ○الإشراف على استقرار النظام المالي، ودعم تعافي القطاع المالي. **وزارة المالية** ○الإشراف على الإصلاحات المالية وإدارة الموازنة العامة للدولة. **وزارة التخطيط والتعاون الدولي** ○تأسيس شراكات مع المؤسسات الدولية. ○تسهيل مبادرات بناء القدرات وجهود جمع البيانات. **السلطات المحلية** ○تنفيذ برامج التعافي على مستوى المجتمع المحلي، وضمان تلبية الاحتياجات المحلية. **القطاع الخاص** ○خلق فرص العمل والابتكار.
التوصيات:	
بناء اقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة، لتحقيق التعافي وضمان مستقبل اقتصادي مستدام قادر على مواجهة التحديات.	
آلية التنفيذ:	
إجراء تقييم متكامل لاحتياجات التنمية بهدف تحديد الأولويات وصياغة استراتيجيات للاستجابة الفورية لها.	
إيلاء الأولوية لجهود حل النزاعات بهدف خلق بيئة مستقرة ومحفزة للنشاط الاقتصادي.	
إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية وتطويرها - مثل الطرق، والموانئ، والمرافق العامة، وغيرها.	
تنفيذ استراتيجيات فعّالة لاستئناف تصدير النفط والغاز، عن طريق تعزيز الأمن في مناطق الإنتاج والتصدير بالتنسيق مع الشركاء الدوليين.	
تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع الدول المانحة والمنظمات الدولية، وتفعيل قنوات التواصل مع المانحين والمستثمرين الدوليين.	
تطوير وتنفيذ سياسات وإصلاحات هيكلية لخلق الظروف المواتية للاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز العلاقات التجارية عبر اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.	
تقييم وتحديث برامج دعم الفئات السكانية الضعيفة لضمان فعاليتها في عملية التنمية.	
تنفيذ استراتيجيات شاملة لتحقيق الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان أثناء مرحلة التعافي.	
تشجيع تنمية القطاعات غير النفطية، مثل؛ قطاع الزراعة، والصناعة الغذائية، والسياحة، من خلال تطبيق سياسات ضريبية ملائمة.	
تشجيع الفرص الاستثمارية في القطاع السمكي، والاستزراع السمكي.	
تعزيز إمكانية وصول الشركات والأفراد إلى الائتمان من خلال تنفيذ مبادرات التمويل الأصغر.	
تطوير سياسات واستراتيجيات لدعم البحث العلمي والابتكار، وتعزيز تبنّي التكنولوجيا المتقدمة في جميع القطاعات والمؤسسات.	
اعتماد سياسات وإصلاحات هيكلية تهدف إلى دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي، من خلال تحسين الإطار القانوني والتنظيمي، وتسهيل إجراءات تسجيل الأعمال.	

المجال: السياسات الاقتصادية	يتبع المحور الأول	مسئولية التنفيذ
الأهداف: ○ تأسيس إطار شامل لتنفيذ السياسات الاقتصادية يكون أكثر مرونة وفعالية.	**التوصيات:** **اتباع نهج منظم في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية يأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجهها البلاد.** **تخفيض أعباء الدين العام والحد من ارتفاع معدلات التضخم.** **آلية التنفيذ:** تبني آليات حوار وتعاون تشاركي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية صياغة السياسات الاقتصادية، وهم المؤسسات الحكومية، وممثلي القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية. تنفيذ حملات توعية شاملة لإحاطة الجمهور بالتعديلات في السياسات الاقتصادية وتأثيراتها المحتملة. تأمين التخصيص الكافي والفعّال للموارد المالية لدعم تنفيذ السياسات الاقتصادية، من خلال تطوير خطط مالية استراتيجية وتطبيق آليات رقابة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد. تنفيذ إصلاحات مالية شاملة لتعزيز كفاءة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، مع ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي، واحتواء عجز الموازنة من خلال سياسات مالية مستدامة، والحد من اللجوء إلى تمويل العجز عبر مصادر تضخمية. السعي لتأمين التمويل الخارجي من خلال التنسيق مع الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، بهدف سد فجوة التمويل المحلي ودعم البرامج التنموية. تنفيذ إصلاحات هيكلية وإدارية لتعزيز فعالية المؤسسات المسؤولة عن الحوكمة الاقتصادية والتنظيم، من خلال تحديث الأطر القانونية والتنظيمية، وتطوير القدرات المؤسسية، واعتماد أفضل الممارسات الدولية في مجالات الشفافية والمساءلة، وتطبيق تقنيات الإدارة الحديثة. إعادة النظر في القوانين والتشريعات المالية وعلى وجه الخصوص القانون المالي وقانون تحصيل الأموال العامة والنظام المحاسبي الحكومي وقانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واي قانون ذات صلة بالمال العام، بهدف توافقها وانسجامها مع قانون موازنة البرامج والأداء. تطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة من ثماني خطوات لإحلال السلع المحلية محل الواردات الصغيرة. تطوير وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسة لقياس وتقييم فعالية السياسات المُنفَّذة، بهدف تحسين عملية اتخاذ القرار وتعزيز كفاءة تنفيذ السياسات. تعزيز التعاون بين الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة لضمان اتباع نهج متماسك في تنفيذ السياسة الاقتصادية. تطبيق تدابير فعّالة لمكافحة الفساد وسوء الإدارة في تنفيذ السياسات الاقتصادية، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وتفعيل نظم الرقابة.	**مجلس الوزراء** ○ قيادة صياغة السياسات.وتنسيقها والإشراف على تنفيذها. **البنك المركزي اليمني** ○ إدارة السياسة النقدية والإشراف على استقرار النظام المالي. ○ تسهيل حصول البنوك على السيولة اللازمة. **وزارة المالية** ○ الإشراف على الإصلاحات المالية وإدارة الموازنة العامة للدولة. **وزارة التخطيط والتعاون الدولي** ○ التنسيق مع المنظمات الدولية لتقديم المساعدة الفنية والتمويل واقتراح أفضل الممارسات في صياغة وتنفيذ السياسات. **السلطات المحلية** ○ تنفيذ السياسات على أرض الواقع وتكييفها مع الاحتياجات المحلية. **المجتمع المدني** ○ تقديم الملاحظات والمقترحات للسلطات والجهات المعنية بصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

المحور الثاني: القطاع المصرفي اليمني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي		
المجال: القطاع المصرفي		**مسئولية التنفيذ**
الأهداف: ○ استعادة الثقة بالنظام المالي والمصرفي. ○ تطوير البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي.	**التوصيات:**	**البنك المركزي اليمني** ○قيادة الإصلاحات التنظيمية، وتعزيز السياسة النقدية، والإشراف على جهود استقرار القطاع المصرفي. ○تنفيذ أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. **وزارة المالية** ○تنسيق السياسات المالية وضمان التمويل الكافي لمبادرات تعافي القطاع المصرفي. **وزارة التخطيط والتعاون الدولي** ○تقديم المساعدة الفنية والتمويل والمقترحات لجهود التعافي. ○دعم مبادرات بناء القدرات وتطوير البنية الأساسية. **البنوك التجارية** ○تنفيذ التحسينات التشغيلية والامتثال للأنظمة الجديدة. ○المشاركة في بناء القدرات وتدريب الموظفين.
	تعزيز دور البنك المركزي في تحسين مستوى الرقابة والإشراف على النظام المصرفي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.	
	معالجة اختلالات سوق الصرف الأجنبي.	
	اتباع نهج شامل لتحليل التحديات البنيوية والتنظيمية والتشغيلية للقطاع المصرفي اليمني.	
	بذل جهود منسقة بين مختلف أصحاب المصلحة، ومعالجة التحديات الحالية وتحقيق الإصلاحات الهيكلية طويلة الأجل.	
	ضرورة الرصد المستمر والتكيف لضمان الاستقرار والتقدم في القطاع المصرفي.	
	آلية التنفيذ:	
	تنفيذ إصلاحات تنظيمية تشمل تحديث وإنفاذ اللوائح المصرفية لتعزيز الشفافية وإدارة المخاطر والامتثال للمعايير الدولية، واستكمال القوانين لدعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي.	
	تعزيز الرقابة من قبل البنك المركزي والجهات ذات العلاقة على فروع البنوك فيما يتعلق بتدوير السيولة في المراكز المالية.	
	تأسيس نظام تأمين على الودائع لضمان حماية المودعين، وتطبيق إجراءات صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف تعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي.	
	تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية وكافة تعاملات القطاع العام، من خلال تنفيذ سياسات وإجراءات تدعم التحول الرقمي.	
	صياغة وتنفيذ السياسات والاجراءات اللازمة لاستقرار قيمة الريال اليمني، وخفض التضخم وتعزيز الثقة في العملة المحلية.	
	ترشيد الإنفاق الحكومي من النقد الأجنبي، بتقليص عدد الدبلوماسيين في السفارات اليمنية في الخارج، والحد من صرف المرتبات بالعملة الأجنبية.	
	تطوير أنظمة دفع إلكترونية آمنة وفعّالة لتسهيل المعاملات وتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية عبر الهواتف المحمولة للوصول إلى غالبية السكان، لا سيما في المناطق الريفية.	
	تنفيذ حملات توعية عامة لتعزيز معرفة الجمهور بالخدمات المصرفية.	
	ضرورة استكمال الربط الشبكي بين البنك المركزي والبنوك التجارية.	

	رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك وتشجيعها على عمليات الدمج والاستحواذ لتعزيز الاستقرار المالي.	**المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية** ○المبادرة لتلبية احتياجات السكان عبر تنفيذ برامج ومشاريع تنموية، وتعزيز الثقافة المالية من خلال التوعية والتعليم المالي.
	تطوير آليات لتمكين البنوك من الوصول إلى السيولة عبر قنوات البنك المركزي والدعم الدولي.	
	تنفيذ برامج تدريبية لتعزيز مهارات موظفي البنوك في إدارة المخاطر، وخدمة العملاء، والامتثال التنظيمي.	
	تعزيز وتطوير المؤسسات المصرفية بهدف تحسين الحوكمة والكفاءة التشغيلية.	
	تأسيس نوافذ مصرفية مخصصة لدى البنوك التجارية تستهدف المغتربين، مع تقديم حوافز تشجيعية وتقديم حوافز ضريبية ومزايا استثمارية لتحويل جزء من مدخراتهم السنوية بالعملات الأجنبية وإيداعها ضمن النظام المصرفي الوطني، ويمكن الاستفادة من التجارب الناجحة في دول مثل ماليزيا وتونس ومصر والمغرب.	
المجال: استقرار الاقتصاد الكلي	**يتبع المحور الثاني**	**مسئولية التنفيذ**
الأهداف: ○ **تحقيق الانضباط المالي وإدارة السياسات النقدية والمالية**	**التوصيات:**	**مجلس الوزراء** ○تعزيز البيئة الملائمة للتنويع الاقتصادي والإصلاحات البنيوية. ○تنسيق الجهود بين الوزارات. **البنك المركزي اليمني** ○ادارة وتنفيذ السياسة النقدية الرامية إلى السيطرة على التضخم واستقرار العملة. ○إدارة الاحتياطيات الأجنبية. ○الرقابة التنظيمية على اللوائح المصرفية لضمان الامتثال للمعايير المالية والتشريعات ذات الصلة. **وزارة المالية** ○وضع السياسات المالية والميزانيات التي تتماشى مع أهداف الاستقرار الاقتصادي الكلي.
	اتباع منهجية شاملة ومتعددة الأبعاد لتحقيق الانضباط المالي، وتعزيز كفاءة السياسات النقدية والمالية، لضمان استقرار الاقتصاد الكلي.	
	تنسيق الجهود بين أصحاب المصلحة في النظام المالي والمصرفي اليمني.	
	الالتزام بالإصلاحات المالية والنقدية طويلة الأجل.	
	ضرورة التقييم والرصد المستمرين لتنفيذ السياسات وتكييف الاستراتيجيات لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.	
	آلية التنفيذ:	
	استخدام سياسات أسعار الفائدة كأداة لإدارة السيولة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وكبح جماح التضخم المتسارع.	
	تطبيق نظام سعر صرف مُدار لتحقيق التوازن في سوق الصرف، مع تفعيل دور السلطة النقدية للتدخل الحاسم عند حدوث تقلبات حادة ناتجة عن عوامل خارجية غير مرتبطة بآليات السوق.	
	تحسين إدارة الاحتياطيات الأجنبية عبر تكوين والحفاظ على مستويات كافية منها لدعم قيمة العملة المحلية.	
	وضع مبادئ توجيهية واضحة لعمليات المزادات تشمل معايير الأهلية، وحدود العطاءات، والإفصاح عن النتائج. للمساعدة في بناء الثقة بين المشاركين والجمهور، ومواءمة استراتيجيات المزادات مع أهداف السياسة النقدية، مثل السيطرة على التضخم ودعم النمو الاقتصادي.	
	تنفيذ تقييمات منتظمة للمؤشرات الاقتصادية الكلية لتحديد الاتجاهات والقضايا في وقت مبكر.	
	التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لمنع تدهور العملة المحلية وكبح جماح التضخم.	

المحور الثالث: التنمية المحلية		
المجال: تعزيز قدرات السلطات المحلية		**مسئولية التنفيذ**
الأهداف: ○ تمكين السلطة المحلية من الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمعات المحلية.	**التوصيات:**	**الحكومة المركزية** ○إنشاء سياسات وأطر داعمة تسهل التنمية المحلية. **الحكومات المحلية** ○صياغة وتنفيذ خطط التنمية المحلية وإدارة الموارد. ○تعزيز العلاقات مع أعضاء المجتمع لفهم احتياجاتهم وأولوياتهم. **القطاع الخاص** ○المساهمة في إقامة شراكات استثمارية تهدف إلى تطوير البنية التحتية المحلية. ○المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق خلق فرص العمل. **المنظمات غير الحكومية** ○بناء القدرات من خلال توفير التدريب والدعم الفني والموارد للمجتمعات المحلية .
	توسيع صلاحيات السلطة المحلية وتعزيز قدراتها المؤسسية والبشرية والمالية.	
	آلية التنفيذ:	
	تفويض السلطات المركزية السلطات المحلية إبرام عقود استثمارية بالشراكة مع القطاع الخاص وتحديد أولويات الاستثمار المحلي.	
	تطوير قدرات منتسبي الوحدات الإدارية في السلطة المحلية.	
	تعزيز وحدات السلطات المحلية بحصصها من الدعم المركزي الرأسمالي، وتوريد حصصها من الموارد العامة المشتركة إلى حسابها أولًا بأول.	
	منح وحدات السلطة المحلية حق الاقتراض بالطرق المتعارف عليها دوليًا.	
	إعادة النظر بقيم رسوم الأوعية الايرادية المشمولة بقرار مجلس الوزراء رقم (283) لسنة 2001.	
	اعتماد النفقات التشغيلية اللازمة للوحدات الإدارية وفروع مكاتب الوزارات.	
	اعتماد سياسة حوكمة ترتكز على التحول الرقمي الشامل في مكاتب السلطة المحلية، عبر تطبيق نظام النافذة الواحدة لتقديم الخدمات وتحصيل الموارد.	
	تعزيز هياكل السلطة المحلية للسماح بقدر أكبر من الاستقلالية واتخاذ القرار على مستوى المجتمع.	
	رفع مستوى الوعي بالحقوق والمسؤوليات المدنية لتعزيز المشاركة الفعالة في صنع القرار على المستوى المحلي.	
	تنفيذ دراسات استقصائية لفهم احتياجات المجتمع المحلي وتقييم الموارد المحلية المتاحة والمحتملة.	
المجال: تعزيز وتحسين نوعية الحياة		
الأهداف: ○ تحسين البنية الأساسية.	**التوصيات:**	
	إنشاء إطار عمل تعاوني وشامل يحلل ويعالج الاحتياجات المجتمعية مع وضع الأساس للاستدامة طويلة الأجل. من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الفرص الاقتصادية.	

○ **تعزيز المرونة الاقتصادية.**	**تنويع واستدامة الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل.**	**أعضاء المجتمع** ○تقديم التغذية الراجعة حول مبادرات التنمية لضمان تلبية الاحتياجات المحلية.
	تطوير الخدمات المحلية والبنية الأساسية لدعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.	
	تعزيز الحكم المحلي والمشاركة المجتمعية في عمليات التنمية.	
	تنفيذ الممارسات التي تحمي الموارد الطبيعية وتعزز سبل العيش المستدامة.	
	آلية التنفيذ:	
	دعم المشروعات الصغيرة من خلال تنفيذ برامج التمويل الأصغر لتشجيع ريادة الأعمال وتنمية المشاريع الصغيرة، وخاصة في الزراعة والحرف والخدمات.	
	تحقيق الإنعاش الزراعي عن طريق تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتوفير التدريب على التقنيات الزراعية الحديثة.	
	تعزيز وتطوير التنمية السياحية بالاستفادة من المعالم التاريخية والطبيعية في المحافظات ولترويج للسياحة البيئية والسياحة الثقافية، وتوفير التدريب للمرشدين المحليين وخدمات الضيافة.	
	تحسين وتطوير شبكات الطرق والنقل من خلال إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل وبناء الطرق لتحسين الوصول إلى الأسواق والرعاية الصحية والتعليم.	
	ترقية وتعزيز الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية من خلال إنشاء عيادات جديدة وتطوير العيادات القائمة، خاصة في المناطق الريفية.	
	تحسين وتطوير مشاريع تتعلق بتوفير المياه النظيفة وتعزيز البنية التحتية للصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية.	
	تقديم وابتكار حلول لمشكلة الطاقة من خلال استكشاف مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، لتوفير الكهرباء للمناطق المحرومة وتعزيز استخدام الطاقة بشكل عام.	
	إنشاء مراكز للتعليم الفني والتدريب المهني تتوافق مع الاحتياجات الاقتصادية المحلية، مع التركيز على مجالات مثل البناء والزراعة.	
	تعزيز مشاركة السكان المحليين في مراحل تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية، وذلك لضمان تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة.	
	تشجيع مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات.	
	تشكيل لجان مجتمعية محلية لمتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع.	
	معالجة التفاوتات وضمان حصول المناطق والمجموعات المهمشة حصة من عملية التنمية. هذا سوف يساعد في الحد من التوترات وتعزيز الاستقرار داخل المجتمعات.	
	إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة من خلال تعزيز ممارسات إدارة الأراضي والمياه المستدامة، بما في ذلك إعادة التحريج والحفاظ على التربة.	
	وضع برامج لإدارة النفايات والمخلفات وإعادة التدوير لتحسين الظروف البيئية في المناطق الحضرية.	
	بناء القدرة على الاستجابة للكوارث الطبيعية والتعافي منها.	

المحور الرابع: القطاع الخاص: الأدوار ومتطلبات الشراكة		
المجال: دور القطاع الخاص في التعافي والنمو المستدام		**مسئولية التنفيذ**
الأهداف: ○ تكوين قطاع خاص قوي ومرن قادر على دفع النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار، وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام	**التوصيات:**	**الحكومة المركزية** ○إنشاء سياسات وأطر داعمة تسهل التنمية المحلية. **الحكومات المحلية** ○صياغة وتنفيذ خطط التنمية المحلية وإدارة الموارد بشكل فعال. ○تعزيز العلاقات مع أعضاء المجتمع لفهم احتياجاتهم وأولوياتهم. **القطاع الخاص** ○المساهمة في إقامة شراكات استثمارية تهدف إلى تطوير البنية التحتية المحلية. ○المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق خلق فرص العمل. **المنظمات غير الحكومية** ○بناء القدرات من خلال توفير التدريب والدعم الفني والموارد المالية للمجتمعات المحلية.
	توفير بيئة ملائمة للاستثمار، تتضمن تحسين وتطوير البنية التحتية، وتسهيل إجراءات الأعمال، وتقديم الحوافز المالية، ودعم الابتكار. وتعزيز الشفافية والحوكمة.	
	تحسين البيئة القانونية والتنظيمية، وتنمية القطاعات الحيوية، وتسهيل الوصول إلى الاسواق وتيسير التجارة.	
	آلية التنفيذ:	
	تبسيط إجراءات تسجيل الشركات وتراخيص العمل. وضمان حماية حقوق الملكية وتطبيق قوانين المنافسة العادلة لتشجيع ريادة الأعمال.	
	تحسين سياسات التجارة وتبسيط الإجراءات الجمركية وخفض التعريفات الجمركية لتشجيع التجارة الدولية.	
	دعم الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد من خلال تحسين أطر الخدمات اللوجستية لتسهيل التجارة وخفض التكاليف للشركات لتعزيز القدرة التنافسية.	
	تقديم إعفاءات ضريبية أو حوافز مالية للمشروعات الخاصة العاملة في القطاعات الحيوية.	
	تعزيز رأس المال الاستثماري ومنصات التمويل الجماعي لدعم الشركات الناشئة المبتكرة.	
	إعداد وتنفيذ برامج التدريب المهني بما يتماشى مع احتياجات السوق لتعزيز المهارات بين القوى العاملة.	
	تعزيز الأدوات والتقنيات الرقمية ومنصات التجارة الإلكترونية لتعزيز كفاءة الأعمال والوصول إلى السوق للشركات المحلية وتحسين الكفاءة في العمليات. تعزيز التقنيات الرقمية ومنصات التجارة الإلكترونية	
	دعم الغرف التجارية والصناعية وتشجيع تشكيل جمعيات خاصة بالقطاع الخاص لتمثيل مصالح الشركات وتسهيل التواصل، وتمكينها من الدعوة إلى التغييرات التنظيمية التي تعود بالنفع على القطاع الخاص.	
	معالجة المخاوف الأمنية لخلق بيئة مستقرة للعمليات التجارية والاستثمار. وإنشاء أنظمة لحل النزاعات بشكل فعال وعادل.	
	بناء إطار شفاف للحوكمة خاضع للمساءلة لتعزيز بيئة مواتية للأعمال التجارية.	

المجال: الشراكة	يتبع المحور الرابع	مسئولية التنفيذ
الأهداف: ○ **تكوين قطاع خاص قوي ومرن قادر على دفع النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار، وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام.**	**التوصيات:**	**مجلس الوزراء** ○ صياغة سياسات تدعم ريادة الأعمال، مثل الحوافز الضريبية وتبسيط عمليات تسجيل الأعمال. **وزارة الصناعة والتجارة** ○ إدارة وتنفيذ السياسات الداعمة لريادة الأعمال. **المؤسسات التعليمية** ○ تطوير المناهج الدراسية، الإرشاد المهني تقديم خدمات، مراكز الابتكار. **القطاع الخاص** ○ لعب دور حاسم في الاستثمار وخلق فرص العمل والابتكار. والتعاون مع الحكومة بشأن السياسات التي تعزز بيئة الأعمال المواتية.
	تشجيع المشاريع التعاونية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.	
	تعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية.	
	المشاركة في اتفاقيات التجارة الإقليمية.	
	التقييم المنتظم وإنشاء آليات التغذية الراجعة.	
	آلية التنفيذ:	
	تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل تطوير البنية الأساسية والخدمات العامة وأهمها التعليم.	
	تشجيع التعاون بين الجامعات والشركات لضمان تلبية المناهج لمتطلبات الصناعة.	
	تحفيز الشركات على الانخراط في ممارسات مسؤولة اجتماعيًا تساهم في رفاهية المجتمع.	
	دعم المبادرات التي تعزز ممارسات الأعمال المستدامة واستخدام الطاقة المتجددة.	
	تنفيذ سياسات قوية لمكافحة الفساد لبناء الثقة بين القطاع الخاص والحكومة.	
	الاستفادة من الشراكات الإقليمية للوصول إلى أسواق أوسع.	
	إنشاء منصات للشركات لتقديم التغذية الراجعة بشأن السياسات واللوائح.	
	تقديم حوافز للقطاع الخاص للمشاركة في المشاريع التنموية.	
	تضمين موضوعات ريادة الأعمال في المناهج الدراسية.	
	التعاون مع المنظمات الدولية للاستفادة من الموارد والخبرات وأفضل الممارسات في تنمية القطاع الخاص.	
	استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الترويج لليمن كوجهة استثمارية وعرض إمكاناتها والفرص المتاحة للمستثمرين الدوليين.	
	تشجيع المهارات الريادية من خلال حاضنات الأعمال والتوجيه وخدمات الدعم.	
	تأسيس وكالات ترويج الصادرات لمساعدة الشركات في الوصول إلى الأسواق الدولية، ودعم الشركات المحلية في تطوير قدرات التصدير للاستفادة من الأسواق العالمية.	
	استكشاف شراكات تجارية جديدة لتعزيز وصول المنتجات اليمنية إلى الأسواق.	
	إنشاء حاضنات ومسرعات لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوفير الإرشاد والوصول إلى التمويل.	

المجال: مساهمة الشباب والمرأة	يتبع المحور الرابع	
الأهداف: ○ إدماج الشباب والنساء في مشاريع التنمية.	**التوصيات:**	
	تعزيز التوعية والتمكين، وتطوير السياسات الداعمة لدمج الشباب والمرأة في مشاريع التنمية.	
	آلية التنفيذ:	
	وضع سياسات تشجع على مشاركة النساء والشباب في جميع مجالات التنمية.	
	تنظيم ورش عمل ومحاضرات للتوعية بأهمية دور النساء والشباب في التنمية الاقتصادية. ودعم البرامج التي تعزز من مهارات القيادة والثقة بالنفس لدى النساء والشباب.	
	تشجيع نماذج العمل المرنة التي تتناسب مع احتياجات النساء والشباب، مثل العمل عن بُعد عبر الانترنت.	
	تقديم الدعم التسويقي للمشاريع التي تديرها النساء والشباب لتحسين قدرتها التنافسية	
	تعزيز الشراكات بين المنظمات التي تقودها النساء والمنظمات غير الحكومية الأكبر حجمًا أو الهيئات الحكومية لبناء القدرات.	
	إنشاء منصات للشباب للتواصل مع الأقران والموجهين وقادة الصناعة، مما يسهل تبادل المعرفة والتعاون	
	تشجيع ودعم المشاريع المجتمعية التي تعزز ريادة الأعمال والتوظيف في اوساط الشباب والمرأة.	
	تنظيم ورش عمل الثقافة المالية عن طريق توفير التدريب على الميزانية والادخار والاستثمار. وتشجيع تشكيل مجموعات الادخار المجتمعية لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار للشباب والنساء.	

المحور الخامس: التعافي وإعادة الإعمار		
المجال: التعافي		**مسئولية التنفيذ**
الأهداف: ○ **التركيز على الاحتياجات الفورية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات. واستعادة الخدمات الأساسية التي تعالج احتياجات جميع أفراد المجتمع.**	**التوصيات:**	**مجلس الوزراء والهيئات الحكومية العليا** ○ قيادة عملية التقييم مع السلطات المحلية **قادة المجتمع** ○ تسهيل المشاركة المحلية والملاحظات **القطاع الخاص** ○ لعب دور حاسم في الاستثمار وخلق فرص العمل والابتكار. والتعاون مع الحكومة بشأن السياسات التي تعزز بيئة الأعمال المواتية. **وزراة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الشركاء الدوليين** ○ للاستفادة من الموارد والخبرات وأفضل الممارسات في تنمية القطاع الخاص **منظمات المجتمع المدني**
	اتباع نهج شامل يتناول التحديات متعددة الجوانب الناجمة عن سنوات من الصراع وعدم الاستقرار، ويعالج الاحتياجات الفورية مع إرساء الأساس للتنمية المستدامة.	
	تعزيز سبل العيش ومرونة المجتمع والوحدة لاجتماعية من خلال برامج شاملة تعالج المظالم وتعزز السلام.	
	آلية التنفيذ:	
	ضمان استمرار الوصول إلى الخدمات الأساسية (الرعاية الصحية والتعليم). وتوفير الدعم للسكان النازحين والفئات الضعيفة.	
	إنشاء بيئة آمنة مواتية لجهود التعافي. وتعزيز مبادرات بناء السلام التي يقودها المجتمع.	
	تصميم برامج تعزز الاستدامة والمرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية على المدى الطويل. ودمج الاعتبارات البيئية والحد من مخاطر الكوارث في عملية التخطيط.	
	إشراك المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وقادة المجتمع في عملية التخطيط. وتعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة لبناء الإجماع واستعادة الثقة.	
	عقد مؤتمرات دولية لجمع الدعم والتعهدات المالية.	
	تعزيز العلاقات مع الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية.	

المجال: خطط إعادة الإعمار	يتبع المحور الخامس	
الأهداف: ○ **تقديم رؤية واضحة للمجتمع الدولي حول احتياجات اليمن** ○ **بناء شبكة من الشراكات لدعم الجهود الإنسانية والاقتصادية.** ○ **ضمان استخدام المساعدات بشكل فعال وتحقيق الأثر المطلوب.**	**التوصيات:**	○ تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات إعادة الإعمار، لضمان فعالية واستدامة الخدمات الأساسية.
	إعداد خطة شاملة للتعافي وإعادة الإعمار.	
	إنشاء منصة للتنسيق والتواصل مع المجتمع الدولي.	
	تطوير آليات لمراقبة وتقييم المساعدات والمنح.	
	تطوير الموانئ والبنية التحتية من خلال تحسين كفاءة الشحن وتعزيز التجارة الإقليمية.	
	آلية التنفيذ:	
	إعداد تقارير دورية توضح التقدم المحرز في مشاريع التعافي والإعمار.	
	تنظيم حملات توعوية لرفع مستوى الوعي حول الأوضاع الإنسانية في اليمن.	
	تطوير ميناء المخاء، وتوسيع قدراته في استيعاب النشاط الاقتصادي المتزايد.	
	تشجيع القطاع الخاص المحلي والدولي على الاستثمار في مشاريع إعادة الإعمار.	
	تطوير خطة استراتيجية مفصلة تشمل الأهداف، الأولويات، والمشاريع المستهدفة.	
	إنشاء منصة تجمع بين الحكومة اليمنية، والمانحين، والمنظمات الدولية.	

المحور السادس: الأبعاد الاجتماعية البيئية للتنمية المستدامة: تجارب دولية		
المجال: الأبعد البيئية والأبعاد الاجتماعية		**مسئولية التنفيذ**
الأهداف: ○ **الاستفادة من الخبرات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعلم من دراسات الحالة الناجحة وتكييف الاستراتيجيات.**	**التوصيات:**	○ **مجلس الوزراء والهيئات الحكومية العليا.** ○ **وزارة التخطيط والتعاون الدولي بعقد شراكات مع الشركاء الدوليين.** ○ **السلطات المحلية.** ○ **قادة المجتمع.** ○ **منظمات المجتمع المدني.** ○ **القطاع الخاص.**
	دراسة حالات ناجحة من دول أخرى نفذت استراتيجيات التنمية المستدامة بشكل فعال. ويشمل ذلك دراسة السياسات المتعلقة بإدارة الموارد والطاقة المتجددة والزراعة المستدامة.	
	آلية التنفيذ:	
	تمكين المجتمعات من خلال ربط المساعدات المالية بالتعليم والصحة (التجربة البرازيلية).	
	تكييف استراتيجيات صحية مجتمعية لتعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية وجودتها (تجربة رواندا).	
	الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة من خلال البرامج الاجتماعية، ومبادرات خلق فرص العمل، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (تجربة المغرب).	
	الاستثمار في إصلاحات التعليم التي تعطي الأولوية لتنمية المهارات والتدريب المهني، ومواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل (تجربة فلندا).	
	تعزيز الحوكمة من خلال الشفافية وتدابير مكافحة الفساد (تجربة النرويج).	
	الاستفادة من موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتطوير أنظمة طاقة مستدامة تقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري (التجربة الألمانية).	
	الاستثمار في السياحة البيئية وإعادة التحريج من خلال برامج الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية (تجربة كوستاريكا).	
	تنفيذ استراتيجيات إدارة المياه مثل حصاد مياه الأمطار، وبناء الخزانات، وتعزيز تقنيات توفير المياه في الزراعة (تجربة الأردن).	

المجال: التنمية المستدامة	يتبع المحور السادس	
الأهداف: ○ **تعزيز الوعي بأهمية التنمية، وبناء استراتيجيات التمويل والتنمية.** ○ **تعزيز مسارات ريادة الاعمال الجامعية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة.** ○ **تشجيع البحث والابتكار، وتشجيع التعليم والتدريب في مجالات الطاقة المتجددة والرقمية.**	**التوصيات:**	
	تعزيز ثقافة المنافع الاقتصادية لدى المجتمع المحلي وتأثيرها على جودة الحياة.	
	استخدام المعرفة العلمية والبيانات كأساس في فهم التحديات وصنع القرار، مما يعزز من فعالية السياسات والبرامج، وتقديم حلول مبتكرة تسهم في تحقيق مستقبل أكثر أمانًا واستدامة.	
	البدء بمشاريع صغيرة ذات تأثير كبير على المجتمعات المحلية (مشاريع التحول الرقمي).	
	تعزيز استخدام دراسات جدوى المشاريع.	
	آلية التنفيذ:	
	تطوير شراكات مع المنظمات الدولية والحكومات الأخرى للحصول على الدعم الفني والمالي.	
	تكثيف الجهود لاستقطاب المساعدات الإنسانية وتحويلها إلى مشاريع تنموية مستدامة.	
	تمكين الجامعات من تبني استراتيجيات تشغيلية تهدف إلى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وذلك من خلال خطة زمنية مدروسة تعزز من ريادتها المؤسسية وقدرتها على تحمل المسؤولية المباشرة والكاملة أمام الحكومة والمجتمع.	
	دعم المشاريع البحثية والابتكارية في الجامعات والمراكز البحثية.	
	التعاون مع المنظمات الدولية في مجالات الطاقة والتكنولوجيا. وتقديم مشاريع قابلة للتنفيذ تستهدف المانحين الدوليين.	
	إقامة المشاريع ذات تأثيرات سريعة وإيجابية على حياة المواطنين، مما يزيد من شعورهم بالرضا والثقة في جهود التنمية.	
	تنفيذ مشاريع الزراعة العضوية التي تعتمد على تقنيات حديثة. وتقديم التدريب للمزارعين على ممارسات الزراعة المستدامة واستخدام الأسمدة العضوية. مع تطبيق نظم المعلومات الزراعية لمساعدة المزارعين في الحصول على المعلومات والأسواق وتبني مشاريع التحول الرقمي مثل تطوير تطبيقات موبايل تقدم معلومات حول الطقس والأسعار.	
	تحسين خدمات الإنترنت وتوسيع نطاقها، وزيادة الاستثمارات في تحسين الشبكات التكنولوجية.	